http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1375) السنة السادسة -السبت (22) تشرين الثاني 2008

الاثنين يصوت النواب.. واليوم يجتمعون

جهود لفك الاشتباك بين المطالب والاتفاقية

بغداد/ محرر الشؤون السياسية

فيما ينتظر أن يجري التصويت بعد غد الاثنين في مجلس النواب على الاتفاقية مع الولايات المتحدة ،فان المجلس يواصل سلسلة من الجلسات التي تمت فيها قراءتان للاتفاقية الاسبوع الماضي وسط اجواء مشحونة ارتفع فيها ضجيج الفوضى على لغة الحوار والتفاهم.

جلسة اليوم في المجلس ستواصل استكمال النقاشات بشان الاتفاقية ،حسب ماجاء في الموقع الالكتروني للمجلس الذي طالب رئيسه لجنتي الامن والدفاع والعلاقات الخارجية في المجلس باعداد دراسة كاملة على الاتفاقية،من دون ان يوضح الموقع ما اذا كانت(الدراسة) ستكون محور نقاشات اليوم.ويأتي ذلك بالرغم من تأكيدات السلطة التنفيذية التي اقرت الاتفاقية ان مجال النقاش والتفاوض قد اغلق وليس امام البرلمان كسلطة تشريعية سوى قبول او رفض الاتفاق.

وبهذا الحال لن تخلو جلسة اليوم، كما هو متوقع،من حدة الاختلافات التي عادة ما باتت تعبر عن نفسها باثارة الفوضى والمشاحنات الساخنة.

اختلافات كتل المجلس احالت الجهات المتباينة الى ثلاثة مواقف، يبرز بينها موقف الكتلة الصدرية وقريبا منها تيار الاصلاح اللذان يرفضان الاتفاقية جملة وتفصيلا.ويعبر عن موقف الكتلة الصدرية بالتصريح الواضح لعضوها نصار الربيعي الذي قال ان الكتلة تؤيد انسحاب القوات الامريكية من العراق ولكن بدون شروط تفرض على الجانب العراقي. ومع ان تيار الاصلاح يرفض الاتفاقية والمصادقة عليها الاان موقفه يختلف عن الكتلة الصدرية،وبما عبر عنه النائب فالح الفياض في «رفضه الاتفاقية من حيث الاصل لانها لا تلائم مطامح الشعب العراقي في هذه المرحلة» حسب الموقع الالكتروني للمجلس الذي اورد ان الفياض رأى» ان بقاء القوات الدولية في العراق حاليا هو الحل البديل الموجود الان». فيما رد رئيس الوزراء نوري المالكي ضمنا على مثل هذين الموقفين حين اكد في حديثه لوسائل الاعلام امس الاول الخميس ان توقيع الاتفاقية هو افضل من الذهاب الى مجلس الامن لغرض التمديد لولاية اخرى للقوات الدولية بكل ماسي التمديد التي يعانيها الشعب العراقي حاليا .مشيرا الى ان التمديد يتطلب هو الاخر الوصول في نهاية العام المقبل الى اتفاق ينظم الانسحاب ،وبما يعني ان المشكلة ستظل قائمة وان اجلت الى نهاية فترة التمديد المفترضة.

الموقف الاخر الذي يضم طيفا من كتل اخرى،بينها التوافق والحوار الوطني،لايبدو معبرا عن موقف موحد داخل هذه الكتل ازاء قبول اورفض الاتفاقية.فجبهة التوافق التي عبرت على لسان المتحدث باسمها النائب سليم الجبوري عن أن «الاتفاقية بشكل عام تؤدي الى مجهول وهناك قائمة من التعديلات تم تقديمها ولكن لم تؤخذ بها، والاتفاقية تحقق مصلحة الجانب الامريكي بشكل اكثر»،عادت واعلنت من خلال رئيس مجاس النواب والعضو في الجبهة محمود المشهداني أنه» ليس لدينا نقاط خطرة تحول دون موافقتنا على الاتفاقية الا ان النقاط التي نتوقف عندها هي الخوف من طريقة ادارة الازمة تحت هذه الاتفاقية «.ومن الواضح ان الموقف القلق لجبهة التوافق ناجم عن ان الجبهة تحتفظ بقائمة مطالب،وصفها المشهداني ب»المظلمات»اكثر من كونها»مطالب» ويتمثل بعضها ب» مسالة المعتقلين السياسيين وتنفيذ العفو العام من جهة واعادة التوازن في اتخاذ القرار السياسي داخل الحكومة العراقية من جهة اخرى .»حسب المشهداني الذي اضاف في حديث داخل مجلس النواب « لقد طالبنا بان يكون ثمة تعهد حكومي على هاتين المسالتين مستدركا بالقول « ان هذا لا يعني اننا نطلب اطلاق سراح جميع المعتقلين بل نطالب بالافراج عن الابرياء منهم».

المشهداني كان يتحدث في المجلس باسم الطيف السني ،وتحديدا بالتعبير عن رأي كتلة جبهة التوافق والكتلة العربية للحوار الوطني والكتلة العربية المستقلة، حيث أعلن «أن هذه الكتل اجتمعت لمناقشة الاتفاقية و هناك شعور بان الإتفاقية هي الحل الوسط للحصول على السيادة الوطنية وتم إرسال مطالب المكون العربي السني الى دولة رئيس الوزراء بعدة نقاط».

لكن النائبة عن جبهة التوافق تيسير المشهداني عادت امس الجمعة وتحدثت عن ضرورة اجراء استفتاء شعبي على الاتفاقية، بعدما جرى الصمت عن مثل هذا المطلب خلال اليومين السابقين. وقالت المشهداني: اطالب كما يطالب الاخرون باجراء استفتاء شعبي على الاتفاقية الامنية وذلك لحساسيتها. مضيفة: نحن في جبهة التوافق لسنا ضد الاتفاقية، لكن الجبهة اخذت بدراسة الاتفاقية ووضعت مجموعة من التعديلات عليها، وقدمتها الى رئيس الوزراء والسفارة الامريكية.

ومن جانبه رد رئيس الوزراء على مثل هذه المطالب في حديث الخميس بالقول ان هذه قضايا عراقية داخلية من الممكن التفاهم حولها بين العراقيين انفسهم ولا دخل للطرف الامريكي بها..موضحا ان الاتفاقية تنظم العلاقات بين العراق والولايات المتحدة ولا شأن لها بالتفاهم بين العراقيين. فقد انتقد المالكي معارضي الاتفاقية الذين قال عليهم « انهم ربطوا مصالحهم السياسية الخاصة « بالموافقة على توقيع الاتفاقية متسائلا «ما دخل التوقيع بين دولتين في مشاكل داخلية خاصة بين هذه الكتلة او تلك».

واوضح ان المعارضين يتحدثون حينا عن دمج الصحوة في القوات الامنية او تطهير الشرطة من الميليشيات او الغاء قانون المساءلة و العدالة وكلها امور داخلية لاعلاقة لها بالاتفاقية ولا علاقة للجانب الامريكي فيها.

القائمة العراقية هي الاخرى لاتبدو بعيدة عن الصيغة القلقة لموقفها،ففيما اعلن نائبها مهدي الحافظ ان القائمة العراقية قررت تحفظها على الاتفاقية،رابطا بين هذا التحفظ واسفه لما حدث في جلسة مجلس النواب بالامس(الاربعاء)،وذلك في جلسة المجلس ليوم الخميس،عاد نائب اخر من العراقية هو اسامة النجيفي واعلن «أن عدم استقرار الوضع السياسي وعدم تعديل الدستور واكتمال جاهزية القوات العراقية والانقسامات الداخلية الموجودة تعيق ابرام الاتفاقية مع دولة اخرى، والاتفاقية لا تعطي ضمانا لحماية الاموال العراقية، وليس هناك الزاما للادارة الأمريكية الجديدة بالاتفاقية»، وطالب باعادة النظر في هذا الموضوع والعمل بتمديد قرار مجلس الامن الدولي.. وبين تحفظات الحافظ ومخاوف النجيفي يبدو ان الموقف النهائي للقائمة العراقية يميل الى الموافقة المشروطة ب»مصالح سياسية خاصة».

وفي مواجهة هذه التباينات يتكرس موقف كتلتي الائتلاف والتحالف الكردستاني بكونه الموقف الاكثر تماسكا في قبول الاتفاقية والرغبة بالمصادقة عليها.

ففي جلسة الخميس ذكر النائب عن الائتلاف هادي العامري ان من حق الجميع ان يناقش القوانين والامور المهمة والحساسة.لكنه اشار الى ان تعطيل اعمال مجلس النواب ليس من حق احد، ورای ان المجلس السياسي للامن الوطني كان قد قرر ان تمرر الاتفاقية بتوافق اغلب مكونات الشعب العراقي، الا ان ما حصل في جلسة يوم امس (الاربعاء) بين عدم التوافق بين الاطراف، فيما اوضح النائب عن ائتلاف ايضا سامي العسكري ان هناك اصرارا من قبل الكتل البرلمانية وخاصة الكتل الكبيرة لتمرير الاتفاقية بتوافق وطني. وأوضح النائب عن التحالف الكردستاني فؤاد معصوم ان اتفاقية انسحاب القوات الاجنبية وفق الجدول الموجود جيد لأنه ينهي وجود حقبة الاحتلال، كما رأى ان مطالب المكون السني جديرة بالذكر، وايد المشاركة الحقيقية للمكونات العراقية في العملية السياسية وبدون مشاركة هذه المكونات سيكون الموقف ناقصا.

ليوضح هادي العامري(الائتلاف) ان « هناك مسارين وهما المصادقة على الاتفاقية ومطالب المكونات العراقية في المشاركة، ولكن ليس هناك ضرورة وما يتطلب الربط بين المسارين»، كما اكد تحقيق كافة المطالب الشرعية للمكونات.وهو ما اكده النائب عن الائتلاف عي الاديب الذي تحدث بشان الهواجس التي تقدمت بها بعض الكتل اوضح انه من الممكن تشكيل لجان لاطلاق سراح الذين لم تثبت ادانتهم معلنا ان هذه المطالب بعد اعادة النظر فيها من الممكن التفاوض عليها.

طالباني: إقرار الاتفاقية يعني استكمال عناصر السيادة والاستقلال

بغداد/ المدى

قال رئيس الجمهورية جلال طالباني، إن إقرار اتفاقية انسحاب القوات الامريكية من العراق يعني استكمال عناصر السيادة والاستقلال في البلاد.

جاء ذلك في كلمة لطالباني بمناسبة افتتاح مهرجان كلاويز الثقافي والأدبي في دورته الثانية عشرة بمحافظة السليمانية الخميس ألقاها نيابة عنه مستشاره السياسي جلال الماشطة، كما ذكر بيان رئاسي.

وقال طالباني إن «إقرار هذه الاتفاقية يعني استكمال عناصر السيادة والاستقلال وتدعيم ركائز الأمن والاستقرار وتوسيع عمليات إعادة الإعمار وتسريعها، وتحقيق التوافق الوطني حول هذه وغيرها من القضايا المركزية هو الركيزة التي يستند إليها بنيان الدولة الجديدة والضمانة الكفيلة بانطلاق المشروع النهضوي العراقي».

وبين أن الثقافة «هي واحدة من أهم أدوات التغيير في المراحل الانعطافية الكبرى كتلك التي تمر بها بلادنا حاليا، ويضطلع المثقفون بدور استثنائي في صياغة الأفكار و تنقيحها ورسم معالم المستقبل وتشخيص العقبات التي تعترض مسيرة تقدم المجتمع».

وشدد على «أهمية الدور الذي يلعبه الكتاب والإعلاميون والباحثون في مناقشة القضايا المفصلية التي يواجهها المجتمع، وليس أدل على ذلك من النقاشات المستفيضة التي رافقت و ترافق صياغة و إقرار اتفاقية انسحاب القوات من العراق».

المالكي: رفض الاتفاقية يمدد تفويض القوات الاجنبية في العراق

بغداد/ نصير العوام

قال رئيس الوزراء نوري المالكي ان رفض الاتفاقية مع الولايات المتحدة سيؤدي الى تمديد تفويض القوات الاجنبية في العراق.

وقال في مؤتمر صحفي عقده الخميس في المركز الاعلامي لرئاسة مجلس الوزراء حضرته (المدى) ان البعض من المعترضين على الاتفاقية يتحدثون بالشعارات وذهبت احاديثهم الى تمديد بقاء القوات الاميركية، وانا اعذر هؤلاء لانهم تلقوا الكلام من اخرين.

واضاف في حالة عدم المصادقة على الاتفاقية من قبل مجلس النواب فان هناك حلا واحداً هو الذهاب الى مجلس الامن وطلب التمديد لتفويض القوات الاجنبية، مع طلب التعديل على الصلاحيات، مشددا على ان الجانب الامريكي ربما سيرفض في هذه الحالة اجراء التعديلات، مبينا انه في حالة عدم الموافقة على التمديد فان القوات الاجنبية ستفقد الغطاء القانوني لوجودها في العراق.

وتابع: لا مجال هناك للتفاوض مرة ثانية مع الجانب الامريكي في اطار الاتفاقية، مشيرا الى ان الاتفاقية فيها العديد من الفوائد للعراق ومن ضمنها قيام الحكومة الامريكية بحماية الاموال العراقية في الخارج، وانه سبق وان تم اصدار قرار من الكونغرس الامريكي باستخدام الاموال العراقية ورفع الغطاء عنها الا ان هذا القرار قد نقض من قبل الرئيس الامريكي بوش لذا فان توقيع الاتفاقية سيمدد الحماية الامريكية لها.

رئيس مجالس الصحوات: لانزال بحاجة الى الدعم العسكري

بين مؤيد ومعارض للاتفاقية.. تظاهرات في بغداد وعدد من المدن العراقية

بغداد- المحافظات/ مندوبو المدى

عبّر عراقيون عن مواقفهم تجاه توقيع الاتفاقية الامنية المزمع توقيعها مع الولايات المتحدة. ففي الوقت الذي خرجت فيه تظاهرات نظمها انصار التيار الصدري ببغداد ترفض فيه التوقيع، قام مواطنون بتظاهرات اخرى بعدد من محافظات الفرات الاوسط والجنوب تأييدا للاتفاقية.

يأتي ذلك وسط ترحيب رئيس مجالس الصحوات في العراق بابرام الاتفاقية، وقال ان العراق بحاجة الى دعم واسناد الولايات المتحدة الامريكية في المجالات الامنية والعسكرية.

وشارك الآلاف من مناصري التيار الصدري امس الجمعة في بغداد بتظاهرة مناهضة للاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة. وتجمع المتظاهرون الذين جاء معظمهم من مدينة الصدر في ساحة الفردوس في شارع السعدون وسط بغداد، منذ ساعات الصباح الاولى. وتلا خطيب الصلاة الشيخ عبد الهادي المحمداوي بيانا عن السيد مقتدى الصدر خاطب فيه العراقيين قائلا «ان لم تخرج اميركا فاني ومن معي معكم لاخراجهم بالطريقة التي ترونها مناسبة ما دامت لا تخالف شرع الله». واضاف «اني قد ابلغت الحكومة والشعب رفضي للاتفاقية وتوقيعها».

ورفع المتظاهرون اعلاما عراقية ولافتات كتب عليها «عراق واحد شعب واحد لا للاتفاقية» و«على قوات الاحتلال مغادرة العراق حالا».

وقال نوفل فرج احد المنظمين «جئنا تلبية لدعوة الصدر للصلاة والتظاهر رفضا للاتفاقية ورفضا للاحتلال». واضاف ان «الاتفاقية ليست واضحة ولا تؤمن خروج الاحتلال من العراق».

وفرضت قوات الامن العراقية اجراءات امنية مشددة، وانتشر جنود وعناصر من الشرطة حول موقع التظاهرة وعلى سطوح المباني.

كما خرجت تظاهرة مماثلة في مدينة الحلة نظمها انصار التيار الصدري في المدينة رفضوا فيها توقيع الاتفاقية الامنية، ونقل مراسل (المدى) عن احد منظمي التظاهرة ان «ابناء التيار الصدري وشيوخ العشائر والطلبة يرفضون هذه الاتفاقية جملة وتفصيلا لانها تمس سيادة العراق الوطنية»، واضاف انه «يجب على قوات الاحتلال الخروج من البلاد باسرع ما يمكن».

وفي جانب اخر، تظاهر المئات من عشائر محافظة ذي قار تأييدا لاقرار مجلس الوزراء الاتفاقية الامنية المزمع ابرامها مع الولايات المتحدة الامريكية حول جدولة الانسحاب من العراق. وقد رفع المتظاهرون الذين انطلقوا من تقاطع بهو البلدية باتجاه ساحة الحبوبي وسط الناصرية شعارات تؤيد توجهات الحكومة المركزية الداعية لابرام الاتفاقية.

وعد البيان الذي وزعه المتظاهرون خلال التظاهرة وتلقت (المدى) نسخة منه، الاتفاقية الامنية نقطة تحول في تاريخ العراق المعاصر وبداية نهاية الاحتلال والخروج من البند السابع.

وفي محافظة واسط، نظمت مجالس الاسناد في المحافظة يوم الخميس، تظاهرة امام مبنى مجلس المحافظة لتأييد المصادقة على الاتفاقية الامنية شارك فيها المئات من الرجال والنساء حسب مسؤول في مجلس اسناد واسط. واوضح امير قبيلة زبيد في المحافظة الشيخ معد السمرمد بحسب اصوات العراق ان اكثر من ٥٠٠ رجل وامراة من ابناء العشائر العراقية تظاهروا امام مبنى مجلس محافظة واسط ليعلنوا تاييدهم للاتفاقية الامنية المزمع ابرامها بين الجانبين العراقي والامريكي. وذكر أن بنود الاتفاقية الامنية لا تمس بسيادة العراق بل العكس لانها ستساعد على خروج العراق من البند السابع.

وكانت تظاهرات قد انطلقت يوم الاربعاء في البصرة والمثنى وكربلاء نظمت من قبل مجالس الاسناد والعشائر في هذه المحافظات لتأييد المصادقة على الاتفاقية العراقية الامريكية شارك فيهما المئات من ابناء العشائر والوجهاء واعضاء منظمات المجتمع المدني.

الى ذلك اكد رئيس مجالس الصحوات في العراق ابو عزام التميمي ان الصحوات في العراق ترحب بابرام الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة الامريكية. وقال التميمي في مؤتمر صحفي عقده في فندق الرشيد الخميس ان العراق امامه تحديات كبيرة ومؤامرات تحوكها جهات مخابراتية لم يسمها وبالتالي فاننا بحاجة الى دعم واسناد الولايات المتحدة الامريكية في المجالات الامنية والعسكرية. واضاف ان الوضع الامني في البلاد مستقر ويجب علينا الحفاظ على هذه المكاسب التي تحققت بفضل القوات الامنية ومجالس الصحوة. مشيرا الى اننا ندعم الحكومة في الجانب الامني والخدمي التي تقوم به الان بعد طرد فلول القاعدة والعصابات الخارجة على القانون.

تظاهرة للتيار الصدري في ساحة الفردوس ببغداد امس الجمعة.. تصوير صباح العاني

زيباري: فرص نجاح البرلمان في المصادقة على الاتفاقية موجودة

بغداد/ المدى

اكد وزير الخارجية هوشيار زيباري ان فرص نجاح البرلمان في المصادقة على اتفاقية سحب القوات الامريكية من العراق موجودة موضحا بان مهمة البرلمان تتمثل بالمصادقة على الاتفاقية وليس اعادة مناقشتها.

واضاف زيباري خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الايطالي فرانكو فراتيني بمقر وزارة الخارجية ببغداد الخميس «ان مهمة مجلس النواب المصادقة على هذه الاتفاقية وليس اعادة مناقشتها او التفاوض بشانها لان الحكومة حسب الدستور هي الجهة صاحبة السلطة في توقيع هكذا اتفاقيات».

وعن رأيه باجواء المناقشات التي شهدتها جلستا البرلمان في اليومين الماضيين لدى قراءة الاتفاقية اوضح زيباري ان «هذه المناقشات طبيعية واعتيادية في بلد تبنى النظام البرلماني الديمقراطي، فلا عجب في ان ثمة اصوات مؤيدة واصوات معارضة»، وتابع «لكن في تقديرنا ان فرص نجاح البرلمان في المصادقة على الاتفاقية موجودة».

وكانت جلسة البرلمان ليوم الاربعاء شهدت احتداما بين النواب لدى استضافة وزير الخارجية هوشيار زيباري قبل ان يختار رئيس المجلس محمود المشهداني رفع الجلسة على اثر مشاجرة بين عدد من اعضاء الكتلة الصدرية وحماية وزير الخارجية هوشيار زيباري الذي حضر لتوضيح وجهة نظر الحكومة من الاتفاقية التي اكد انها اتفاقية انسحاب وتطوير ورد على المشككين بسلامتها القانونية بانها تأتي ضمن صلاحيات الحكومة حسب الفقرة السادسة من المادة (٨٠) التي تعطي الحكومة الحق في ابرام اتفاقات ومعاهدات دولة باعتبارها سلطة تشريعية وهو الامر الذي يحاول البعض الاستناد اليه في اعتراضهم على الاتفاقية وبينهم كتلتا الفضيلة والصدرية اللتان تريدان ان يشرع المجلس قانوناً جديداً للمعاهدات، وحرص على حث النواب على الاسراع بالتصويت لافتا الى اهمية عامل الوقت خاصة ان العراق لديه التزامات دينية بينها موسم الحج والعيد. وعاد زيباري ليؤكد ذلك قائلا «لا تزال هناك بضعة ايام لابد من النواب وممثلي الشعب ان يحسموا هذا الموضوع».

من جهته اعرب وزير الخارجية الايطالي فرانكو فراتيني عن امله في ان يوافق البرلمان على الاتفاقية الامنية بين بغداد وواشنطن والتي اقرتها الحكومة مؤخرا، موضحا «انه بهذا الاتفاق سيعود القرار الى يد العراقيين بشكل نهائي».واشار فراتيني الى ان هذا الوضع الجديد في ظل الاتفاقية «سيفتح المجال امام الشركات الايطالية وفي الموضوع الاستراتيجي الذي يهمنا في تطوير العلاقات التجارية في مضمار الطاقة وكذلك مضمار الزراعة وايضا المواصلات».

الى ذلك قال زيباري انه «تم عقد جلسة مفيدة مع وزير الخارجية الايطالي جددنا فيها دعوة الشركات الايطالية للمساهمة في اعادة اعمار العراق». كما اشار الى انه تم التفاهم بشان المساعدات المهمة التي تقدمها ايطاليا للعراق في مجال التعاون الثقافي والمحافظة على التراث العراقي وحماية وتطوير المتاحف العراقية.

واوضح لنظيره الايطالي ان الحكومة اتخذت سلسلة من الاجراءات الحقيقية الاضافية من اجل ضمان سلامة المسيحيين وحمايتهم في الموصل ومدن اخرى يعيشون فيها.

فيما قال وزير الخارجية الايطالي «ان ايطاليا ساعدت في تدريب القوات الامنية العراقية سواء كانت شرطة او ضباط الجيش وسوف نتابع مساندتنا الكاملة في اعادة تاهيل الارث الثقافي العالمي الموجود في العراق بدءا من المتحف العراقي والمتاحف الاخرى وبقية الصروح التاريخية».

واشار الى انه يحمل دعوة من بلاده الى وزير السياحة والاثار العراقي لزيارة ايطاليا لمتابعة ومواصلة التعاون الثقافي العراقي الايطالي، كما اعلن مساندة بلاده للمصالحة الوطنية التي تجريها الحكومة العراقية.

واشنطن ترفض نشر نسختها باللغة الانكليزية

آراء داخل امريكا تشترط موافقة الكونغرس على المضي بعقد الاتفاقية مع العراق

قوات امريكية في شوارع بغداد.. ا ف ب / ارشيف

واشنطن/ المدى والوكالات

يسود رأي داخل الولايات المتحدة الامريكية بضرورة استحصال موافقة الكونغرس لتمرير الاتفاقية الامنية مع العراق، فيما تشير تقارير صحفية الى ان واشنطن ترفض نشر مسودة الاتفاقية بنسختها الانكليزية داخل الولايات المتحدة.

وذكرت صحيفة بوسطن غلوب أن متخصصين ابلغوا لجنة فرعية في الكونغرس أن تمرير الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية تحت الشروط التي دافع بها قادة كلا البلدين ربما تخرق دستوري البلدين، مشيرين إلى إنها قد تتطلب موافقة الكونغرس.

وقالت الصحيفة في عددها الصادر يوم الخميس إن المتخصصين حثوا، بدلا من الاتفاقية، باتجاه تمديد وصاية الأمم المتحدة التي تجيز عمل القوات الأمريكية في العراق، والتي تنتهي صلاحيتها في ٣١ من كانون الأول المقبل.

وقالت الباحثة في القانون الدستوري الأمريكي، اونا هاثاواي، إنها تعتقد إن الدستور يتطلب تصديق الكونغرس على الاتفاقية. وقد وضعت إدارة بوش المعاهدة تحت عنوان اتفاقية وضع القوات القانوني، التي يمكن إبرامها من دون تصديق الكونغرس، بحسب الصحيفة.

إلا إن هاثاواي قالت إن «المعاهدة الأمريكية العراقية أكثر شمولا من اتفاقيات سابقة لأنها تسمح للقوات الأمريكية بالالتزام بتنفيذ عمليات عسكرية وجداول زمنية محددة للانسحاب العسكري. وقالت ايضا أن هذه الاتفاقية لم يسبق لها مثيل بمعيار اتفاقية وضع قوات؛ ولم تكن أبدا جزءاً من معيار اتفاقية وضع قوات، وفي رأيي إنها تمتد إلى ما وراء ما يستطيع الرئيس فعله من دون الحصول على موافقة الكونغرس».

وأشارت الصحيفة إلى إن جلسة الاستماع عقدتها اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية في مجلس النواب، الخاصة بالمنظمات العالمية وحقوق الانسان والمراقبة. وقال رئيس اللجنة الفرعية، النائب الديمقراطي وليام ديلاهنت، إن لديه «تحفظات جديدة» على المعاهدة محتجا بان «تمديد وصاية الأمم المتحدة سيكون تدبيرا مؤقتا مناسبا».

وقال ديلاهنت إن مسؤولين أمريكيين وعراقيين ينبغي أن يبدأوا العمل على تمديد لمدة ٦ شهور إلى عام واحد عوضا عن الدفع باتجاه اتفاقية أمنية من خلال البرلمان العراقي قبل التصويت على الاتفاقية.

وسيكون من شأن التمديد للرئيس المنتخب باراك اوباما وإدارته المراجعة و»تحسين الاتفاقية لتتلاءم مع وعود حملته الانتخابية»، حسب ما يرى ديلاهنت. كما حمل ديلاهنت على إدارة بوش لرفضها نشر نسخة رسمية عن الاتفاقية إلى الجمهور العام الأمريكي.

من جهتها ذكرت صحيفة انترناشونال هيرالد تربيون إن الحكومة الأمريكية ترفض نشر المعاهدة الأمنية التي أمضتها مع العراق، مشيرة إلى الاعتماد على ترجمة غير رسمية لنسخة نشرتها صحيفة عراقية، وفق ما ذكر في جلسة للكونغرس عقدت الاربعاء. وقالت الصحيفة إن وزير الدفاع روبرت غيتس ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس عقدا جلسة استماع مغلقة مع أعضاء مجلس النواب بشان المعاهدة التي امضي عليها يوم الاثنين الماضي والتي حددت عام ٢٠١١ كموعد نهائي لانسحاب القوات الأمريكية من العراق.

وكانت الإدارة الأمريكية قالت إنها لن تسعى إلى الحصول على تصديق الكونغرس على الاتفاقية بحسب الصحيفة.

من جهته حث رئيس اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية الخاصة بالمنظمات الدولية وحقوق الإنسان بل ديلاهنت الرئيس بوش على تجديد وصاية الأمم المتحدة عوضا عن إبرام اتفاقية ثنائية مع العراق. وقال إن إدارة بوش رفضت دعوة لحضور جلسة الاستماع العلنية، مضيفا أن الخبراء الذين يشهدون أمام لجنته كانوا مجبرين على الاعتماد على ترجمة انكليزية غير رسمية للاتفاقية الأمنية. وأكد «حتى الآن طلب مجلس الأمن الوطني عدم اطلاع شهودنا على الوثيقة أو نشرها إلى الجمهور. والآن فإن هذا يخالف المصداقية»

مدير التحرير | رئيس القسم | محرر الصفحة | التصحيح | القسم الفني